محددات التضخم بدولة الكويت

د. حســين العمــر
كلية الدراسات التجارية
الكويت

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على العوامل المؤثرة في التضخم المحلي في اقتصاد صغير منفتح على الخارج ممثلا بدولة الكويت خلال الفترة من عام 1972 إلى عام 2004 . وقد تم اختيار ثلاث متغيرات كعوامل محتملة للتأثير على سلوك هذا المتغير وهي الرقم القياسي لأسعار الواردات ليمثل التضخم المستورد ، رصيد النقد المحلي والناتج المحلي بالأسعار الثابتة ليمثلان العوامل الداخلية وقد اخضعت المتغيرات لاختبار السكون والذي تشير نتائجه إلى أن التضخم المحلي ورصيد النقد ساكنة بفرقها الأول في حين ان التضخم المستورد والدخل ساكنة بمستواها ، الأمر الذي يعني غياب علاقة توازنية طويلة الامد بين التضخم المحلي وكل من التضخم المستورد والدخل. وعليه انتقلت الدراسة إلى اختبار التكامل المشترك بين التضخم المحلي ورصيد النقد والذي أشارت نتائجه إلى أن التضخم المحلي يرتبط بعلاقة توازنية طويلة الأمد مع رصيد النقد الشامل وليس الضيق، ثم انتقلت الدراسة لاختبار العلاقة السببية بين التضخم المحلي وكل من التضخم المستورد والدخل ورصيد النقد الضيق والذي اشارت نتائجه إلى غياب مثل هذه العلاقة فيما عدا الدخل الأمر الذي يشير إلى أن التضخم المحلي يتأثر أساسا بتطور السيولة المحلية مقاسة بالتعريف الشامل لرصيد النقد. ويمكن تبرير هذه النتائج بعاملين رئيسيين وهما التطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها فترة الدراسة بالاضافة إلى اختلاف طرق تركيب كل من التضخم المحلي والتضخم المستورد الأمر الذي قد يكون السبب وراء تشويه العلاقة المتوقعة فيما بينهما.

مقدمة

يعتبر التضخم من المواضيع التي لا يزال الجدل قائما حول العوامل المسببة له وبالتالي السياسات المناسبة لكبحه، إلا أنه يمكن القول أن التضخم يتأثر بشكل عام بعوامل داخلية وخارجية تختلف في أهميتها باختلاف طبيعة الاقتصاد ودرجة انفتاحه على العالم الخارجي. ففي الاقتصاد الصغير المنفتح على الخارج تلعب العوامل الخارجية دورا تزداد أهميته مع زيادة درجة الإنفتاح هذه، إلا أن لسياسات دعم الأسعار أو التحكم بها وطرق تركيب الأرقام القياسية للأسعار من حيث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مكوناتها والأوزان النسبية لهذه المكونات إلى جانب المشاكل المتعلقة بدقة البيانات أثر في تشويه العلاقة المتوقعة بينهما الأمر الذي يجعل من الصعب فصل أثر العوامل الخارجية عن أثر العوامل الداخلية.

إن للمشاكل السابقة انعكاساتها السلبية على قدرة السلطة النقدية على التمييز بين الأسباب المحلية والأسباب الخارجية للتضخم المحلي بصورة دقيقة تمكنها من وضع السياسات المناسبة لكبح جماحه، وتبرز هذه المشكلة في الدول النامية بصورة أكبر بسبب ضعف القدرات الفنية والادارية لهذه الدول.

والدراسة الحالية هي محاولة للتعرف على محددات التضخم بدولة الكويت ودور التضخم المستورد في التأثير على التضخم المحلي، وعليه فستنقسم الدراسة إلى أربعة أجزاء ، الجزء الأول ويستعرض تطور سلوك التضخم وعرض النقد والناتج المحلي بدولة الكويت ، والجزء الثاني يقدم موجز نظري لمحددات التضخم في الاقتصاد الصغير المنفتح على العالم ، أما الجزء الثالث فيستعرض الدراسات السابقة عن التضخم بدولة الكويت فيما يتضمن الجزء الرابع التحليل التطبيقي للعوامل المسببة للتضخم بدولة الكويت ، والجزء الأخير خلاصة للدراسة.

الجزء الأول : سلوك التضخم ، عرض النقد، والناتج المحلي بدولة الكويت

يعتبر الاقتصاد الكويتي من الاقتصادات الصغيرة المنفتحة على العالم الخارجي، حيث تعتمد الكويت على العالم الخارجي لتوفير معظم احتياجاتها من السلع، وقد بلغت نسبة الواردات إلى اجمالي الطلب الكلي في المتوسط حوالي 45% الأمر الذي يعني وجود دور للتضخم المستورد في التأثير على نظيره المحلي. إلا أن اختلاف طرق اعداد الأرقام القياسية للأسعار المحلية والمستوردة قد يشوه العلاقة بين هذين المتغيرين، فالمؤشرين يختلفان من حيث مكونات كل منهما والوزن النسبي لكل مكون بالاضافة إلى الطريقة المستخدمة لقياس كل منهما، ففي دولة الكويت تستخدم طريقة "لاسبير" لاحتساب كل من الرقم القياسي لأسعار المستهلك والرقم القياسي لأسعار الجملة في حين تستخدم طريقة "باش" لاحتساب الرقم القياسي لأسعار الواردات.أما بالنسبة للوزن النسبي لمكونات المؤشرات الثلاث السابقة فتشير الاحصاءات الخاصة بالواردات إلى أن السلع المصنعة تمثل ما نسبته 85% في حين تبلغ نسبة المواد الغذائية حوالي 15%. وبمقارنة هذه النسب بالأوزان المخصصة لكل منها في الرقم القياسي لأسعار الجملة وأسعار المستهلك نلاحظ تباينا كبيرا، ففي حالة الرقم القياسي لأسعار الجملة يبلغ الوزن النسبي للواردات حوالي 77% والباقي للسلع المحلية ، أما على مستوى تصنيف السلع فيلاحظ أن الوزن النسبي للسلع المصنعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبلغ حوالي 60% في حين يبلغ الوزن النسبي للمواد الغذائية حوالي40% . أما في حالة الرقم القياس لأسعار المستهلك فنجد أن الوزن النسبي للسلع يبلغ حوالي 53% فيما يبلغ الوزن النسبي للخدمات حوالي 37%، وضمن هذا التوزيع يبلغ الوزن النسبي للمواد الغذائية حوالي 36%، بما يمثل ضعف الوزن النسبي لها في الواردات، في حين تبلغ نسبة السلع المصنعة حوالي 27%. إن هذا التباين في الأوزان النسبية لا شك أنه سيلقي بضلاله على درجة ارتباط سلوك كل من هذين المقياسين للأسعار المحلية بسلوك أسعار الواردات الأمر الذي قد يخفي إلى حد كبير أثر الأخير على مقياسي التضخم المحلي.

أما على مستوى تطور الأسعار، فقد شهدت الكويت خلال الفترة من عام 1972 إلى عام 2004 تقلبات حادة في معدلات التضخم، حيث يمكن تقسيم الفترة إلى خمس فترات متمايزة وهي 1973–1975، 1977–1982، 1984–1989، 1990–1991، و 1992–2004. فقد انخفض متوسط معدل التضخم السنوي مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك من حوالي 12% خلال الفترة الاولى إلى 7% خلال الفترة الثانية إلى1% خلال الفترة الثالثة ثم ارتفع إلى 9% خلال الفترة الرابعة ثم عاود الانخفاض إلى 1% خلال الفترة الأخيرة، كما شهد معدل التضخم السنوي مقاسا بالرقم القياسي لأسعار الجملة نفس النمط من التغير حيث انخفض من 13% إلى 5% إلى 3% ثم ارتفع إلى 11% ثم عاود الانخفاض إلى 1% للفترات الخمس السابقة على التوالي. والواقع أن معدل التضخم المحلي قد شهد فترتي استقرار رئيسيتين وهما الفترة 1977–1982 تلاها انخفاض حاد في معدل التضخم، والأخرى 1984–1988 تلاها ارتفاع حاد خلال الفترة من 1989–1991 أعقبها انخفاض حاد وتقلبات محدودة. هذه التقلبات في سلوك التضخم المحلي تعود إلى التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها هذه الفترة والتي من أهمها طفرة أسعار النفط في بداية السبعينيات، وانهيار سوق الأسهم المحلي في ما اصطلح على تسميته بأزمة المناخ عام 1982، بالاضافة إلى تراجع أسعار النفط العالمية منذ عام 1982، و أخيرا الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت عام 1990–1991.

أما فيما يتعلق بالتضخم المستورد، فقد شهد معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الواردات انخفاضا مستمرا من حوالي 11% إلى 7% إلى 2% إلى 2% ثم إلى 1% خلال الفترات الخمس على التوالي. ويشير الشكل(1) إلى أن معدل التضخم المحلي مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك انخفض بشكل حاد منذ عام 1983 فيما عدا عامي 1990 و 1991 حيث شهد معدل التضخم هذا ارتفاعا كبيرا كنتيجة لتداعيات الغزو العراقي الغاشم ، وكذلك الحال مع تضخم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسعار الجملة، وفي المقابل فإن التضخم المستورد، كما هو موضح في الشكل(2)، كان يعاني من تذبذب شديد إلا أنه كان في تراجع مستمر خلال الفترة.

مما سبق يلاحظ الاختلاف في سلوك التضخم المحلي عن نظيرة المستورد لدرجة التعارض في بعض الأحيان، وهذا بدوره قد يعود إلى العوامل التي سبق ذكرها، إلا أنه يلاحظ تقارب سلوك الرقم القياسي لأسعار الجملة مع الرقم القياسي لأسعار الواردات خلال الفترة منذ عام 1994.

شكل(1) :تطور التضخم المحلي

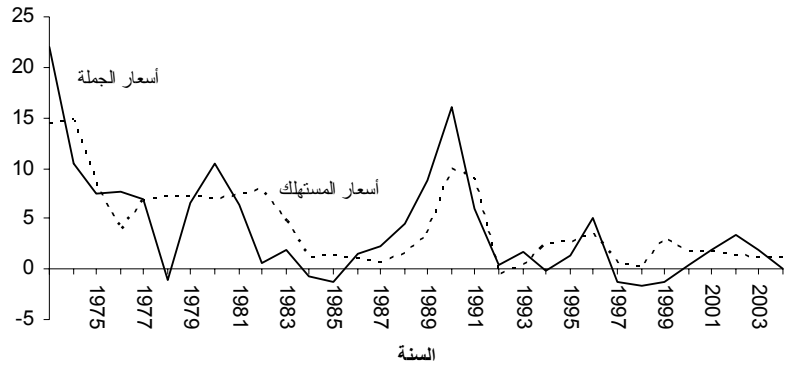

شكل(2) :تطور التضخم المستورد

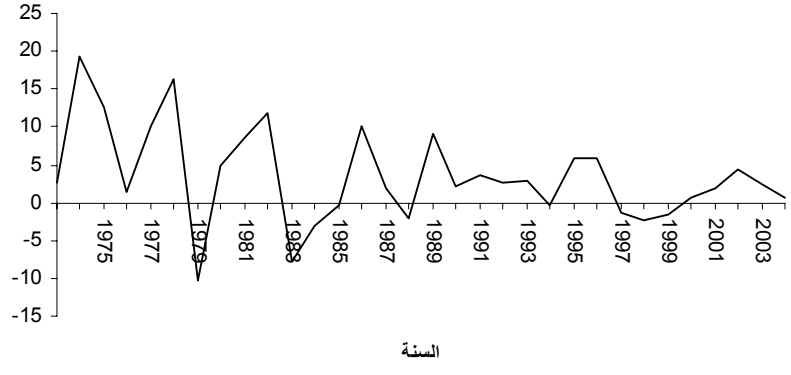

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما فيما يتعلق بسلوك المتغيرات الكلية الرئيسية وبشكل خاص سلوك كل من معدل النمو في عرض النقد ومعدل نمو الناتج المحلي غير النفطي فيلاحظ من الشكل(3) أن معدل النمو في عرض النقد الشامل شهد هو الآخر انخفاضا حادا منذ عام 1983 ، في حين شهد نمو الناتج المحلي غير النفطي استقرارا نسبيا فيما عدا الفترة 1990–1991 حين شهد تذبذبا حادا وذلك كنتيجة لتداعيات الغزو العراقي الغاشم .

فقد ارتفع متوسط المعدل السنوي لنمو عرض النقد الشامل من حوالي 22% إلى 24% ثم انخفض إلى 3% ثم إلى 1%، ثم عاود الإرتفاع إلى حوالي 5% خلال الفترة الأخيرة ، وأخيرا انخفض معدل النمو في الناتج المحلي غير النفطي من 8% إلى 7% ثم إلى 1% ثم عاود الإرتفاع إلى5% ثم إلى 6% خلال الفترة الأخيرة. ويلاحظ من الشكل(3) تقارب معدل التغير(النمو) لهذين المتغيرين للفترة إلى عام 1989، ثم أخذ بالتباين بعد ذلك.

شكل(3) :تطور معدل نمو رصيد النقد والناتج غير النفطي

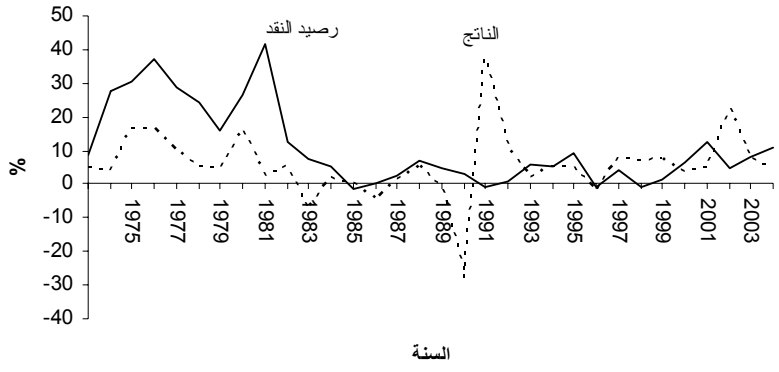

الجزء الثاني : العوامل المسببة للتضخم

تزخر أدبيات التضخم بمجموعة من النظريات والدراسات التطبيقية المتعلقة بأسبابه وطرق مكافحته تختلف فيما بينها من حيث حجم الاقتصاد المعني ومستوى تطوره، ومن أهم النظريات تلك التي تركز على تضخم الطلب (Demand-Pull) وعلى رأسها النظرية النقدية (Ball,1993; Humphrey,1998; Loungani,2001; Surry,1989) والتي ترى أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التضخم ظاهرة سببها النمو المفرط في عرض النقد مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي. فزيادة عرض النقد بمعدلات تفوق معدلات زيادة الناتج المحلي سيترتب عليها ضغوطا تضخمية في الاقتصاد، ويندرج تحت هذا موضوع عجز الموازنة العامة ودور أساليب تمويله في زيادة عرض النقد.

أما النظريات الأخرى ويطلق عليها نظريات تضخم التكاليف (Cost-Push) والتي ترجع التضخم إلى عوامل ذات تأثير على تكلفة الانتاج وذلك من خلال تأثيرها على تكلفة عناصر الإنتاج ومن أهمها النظرية المؤسسية والتي ترى أن التضخم يعود إلى عوامل مؤسسية غير نقدية تتعلق بالبنية الهيكلية للاقتصاد، والتطور غير المتوازن في قطاعاته، بالإضافة إلى الصراع على توزيع الثروة وانعكاسات ذلك على تكلفة عناصر الإنتاج وبالتالي على المستوى العام للأسعار. إلا أن هذه النظرية واجهت إنتقادا رئيسيا يتمحور حول حقيقة أن التضخم ظاهرة مستمرة في حين أن العوامل المؤسسية ذات أثر آني فقط ويتركز أثرها على الأسعار النسبية وليس على المستوى العام للأسعار، وبالتالي فلايمكنها تغذية زيادة مستمرة في المستوى العام للأسعار (Humphrey, 1998). وفي حالة الاقتصاد المنفتح على العالم يضاف إلى الأسباب السابقة عوامل متعلقة بالتجارة الخارجية وعلى رأسها أسعار الواردات وسعر الصرف (Bruno,1978; Bairam,1990; Dornbusch,1982) ، حيث تتأثر الأسعار المحلية بتقلبات أسعار الواردات وأسعار صرف العملة المحلية، وتزداد درجة هذا التأثر مع زيادة اعتماد الاقتصاد على الخارج لتوفير احتياجاته من السلع.

وعليه يمكن تلخيص محددات التضخم في الاقتصاد الصغير المنفتح على العالم من منظور نظريات تضخم الطلب بالنموذج العام التالي :

$$P_t = \sum_{i=0}^{k} \alpha_i m_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} \beta_i y_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \delta_i Pm_{t-i} \qquad (1)$$

حيث :

p = التضخم المحلي.

m = معدل التغير في رصيد النقد المحلي بالأسعار الجارية.

y = معدل التغير في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

Pm = التضخم المستورد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن المعادلة السابقة تتضمن العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في التضخم المحلي، حيث من المتوقع نظريا أن يتأثر التضخم المحلي طرديا بكل من عرض النقد والتضخم المستورد وعكسيا بالناتج المحلي الحقيقي. فزيادة عرض النقد سيترتب عليها زيادة الطلب الكلي من خلال خفض سعر الفائدة من ناحية وزيادة حجم السيولة من ناحية أخرى، حيث تمثل الأولى القناة غير المباشرة في حين تمثل الثانية القناة المباشرة، وبالتالي زيادة الضغوط التضخمية، في حين أن نمو الناتج المحلي سيعمل على خفض الضغوط التضخمية في الاقتصاد وذلك كنتيجة لمواكبتة لنمو الطلب الكلي. أما بالنسبة للأسعار العالمية فإن اثرها على التضخم يزداد مع زيادة اعتماد الاستهلاك المحلي على الواردات.

الجزء الثالث : الدراسات السابقة

هناك عدد محدود من الدراسات المتعلقة بمحددات التضخم بدولة الكويت من أحدثها دراستين الأولى قام بها (Salih, 1993) والثانية (Al-Mutairi,1995) ، حيث قام الأول بتقدير نموذج للتضخم بدولة الكويت مستخدما طريقة المربعات الصغرى ومعدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمقياس للتضخم المحلي ومتغيرين مستقلين هما معدل النمو في رصيد النقد الشامل ومعدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الواردات وذلك للفترة من عام 1970 إلى عام 1987 . وقد خلصت الدراسة إلى أن كلا المتغيرين *يؤثران* بصورة معنوية في سلوك التضخم المحلي وأن أثر معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الواردات أكبر من أثر معدل النمو في رصيد النقد، إلا أنه يلاحظ على الدراسة إغفالها لمشكلة عدم الإستقرار في المتغيرات المستخدمة وبالتالي يحتمال وقوعها في مشكلة الانحدار الزائف.

أما الدراسة الثانية فقد استخدمت طريقة (VAR) ومعدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمقياس للتضخم المحلي وثلاث متغيرات مستقلة وهي الرقم القياسي لأسعار الواردات مقاسا بمتوسط مرجح لأسعار صادرات الشركاء التجاريين الرئيسيين لدولة الكويت ، رصيد النقد الضيق، والانفاق الحكومي بالأسعار الثابتة، وذلك للفترة من الربع الأول من عام 1975 إلى الربع الثاني من عام 1990. وتشير نتائج الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي يأتي في المرتبة الأولى من حيث التأثير يليه الرقم القياسي لأسعار الواردات وأخيرا رصيد النقد.

الجزء الرابع : التحليل التطبيقي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لدراسة العوامل المؤثرة في التضخم بدولة الكويت سيتم استخدام التضخم المحلي ممثلا بمقياسين شائعي الاستخدام في الدراسات التطبيقية وهما معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (P) ومعدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة (PW)، التضخم المستورد ممثلا بمعدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الواردات (PM)، معدل التغير في رصيد النقد بتعريفه الشامل (M)، ومعدل التغير في الناتج المحلي غير النفطي (Y)، وستغطي الدراسة الفترة من عام 1972 إلى عام 2004 وذلك باستخدام بيانات سنوية تم الحصول عليها من نشرات بنك الكويت المركزي والمجموعة الاحصائية السنوية لوزارة التخطيط بدولة الكويت. وتجدر الإشارة هنا إلى أن استخدام الرقم القياسي لأسعار الواردات كمقياس للتضخم المستورد يعتبر بديل أفضل من استخدام الرقم القياسي لأسعار الشركاء التجاريين لدولة الكويت وذلك لعدة اعتبارات منها تفادي مشكلة تغير هيكل الواردات ومصادرها بالإضافة إلى أن الرقم القياسي لأسعار الواردات يتضمن أثر تغير سعر صرف الدينار على قيمة الواردات.

أولا : اختبار الإستقرار والتكامل المشترك

اصبح اخضاع المتغيرات المستخدمة في أي دراسة تحليلية لاختبار السكون من المسلمات في الدراسات التطبيقية لما لموضوع سكون المتغيرات من أهمية قصوى في دقة نتائج التحليل. ومن أشهر اختبارات الإستقرار اختبار "دكي- فولر" الموسع (Augmented Dickey-Fuller Test)، حيث تم استخدام فترة إبطاء واحدة للمتغيرات فيما عدا التضخم المحلي مقاسا بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي تم استخدام فترتي إبطاء عند اختبار درجة استقراره، وذلك استنادا إلى معيار "أكايك"، وتشير نتائج الإختبار، كما هو موضح في الجدول(1)، إلى أن المتغيرات فيما عدا التضخم المستورد ومعدل التغير في الناتج المحلي تعاني من مشكلة عدم الإستقرار حيث يتطلب إستقرارها استخدام فرقها الأول.

جدول(1) : نتائج اختبار الإستقرار

المتغير	المستوى	الفرق الأول
P	-3.03	-4.5*
PW	-3.6**	-5.2*
PM	-5.8*	-
M	-2.2	-4.6*
Y	-4.4*	-

* ذو معنوية عند مستوى 1% , ** ذو معنوية عند مستوى 5%.

جدول(2): نتائج اختبار التكامل المشترك لأسعار المستهلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Hypothesized No. of CE(s)	1 Percent Critical Value	5 Percent Critical Value	Likelihood Ratio	Eigenvalue
None *	20.04	15.41	19.84	0.41
At most 1	6.65	3.76	2.93	0.08
*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) significance level				

جدول(3): نتائج اختبار التكامل المشترك لأسعار الجملة

Hypothesized No. of CE(s)	1 Percent Critical Value	5 Percent Critical Value	Likelihood Ratio	Eigenvalue
None	30.45	25.32	18.16	0.35
At most 1	16.26	12.25	4.95	0.15
*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) significance level				

بالانتقال إلى اختبار التكامل المشترك، والذي يتطلب أن تكون المتغيرات الخاضعة لهذا الإختبار غير مستقرة بمستواها لكنها تتمتع بنفس درجة الإستقرارأي انها تصبح مستقرة بعد أخذ فرقها الأول أو الثاني....، لذلك فإن الإختبار سيطبق على التضخم المحلي بمقياسيه ورصيد النقد فقط كونها مستقرة بنفس الدرجة، وتشير نتائج اختبار "يوهانس" إلى أن هناك تكامل مشترك بين التضخم المحلي مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك ورصيد النقد الشامل كما هو موضح في الجدول(2)، أما فيما يتعلق بالتضخم المحلي مقاسا بالرقم القياسي لأسعار الجملة فالنتائج تشير إلى غياب التكامل المشترك بين هذا المقياس للتضخم ورصيد النقد، كما هو مبين في الجدول(3). وعليه يمكن القول بوجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأمد بين التضخم المحلي مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك ورصيد النقد الشامل.

ثانيا : اختبار السببية

إن غياب الدليل على وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأمد بين التضخم المحلي والمتغيرات المستقلة لا يعني بالضرورة غياب أي ارتباط فيما بينها في الأمد القصير، لذلك فقد تم اختبار العلاقة السببية فيما بينها باستخدام اختبار "غرينجر" والذي يتطلب استخدام المتغيرات بصيغتها الساكنة، ونظرا لحساسية نتائج الاختبار لفترة الابطاء المستخدمة فقد تم اختيار فترات الابطاء باستخدام معيار" أكايك". وتشير نتائج الاختبار في الجدول(4) إلى غياب العلاقة السببية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بين التضخم المحلي مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم المستورد، في حين تشير هذه النتائج إلى وجود علاقة سببية بين التضخم المحلي والناتج، ومن جانب آخر فشل الاختبار في إظهار مثل هذه العلاقة بين التضخم المحلي مقاسا بالرقم القياسي لأسعار الجملة وكل من التضخم المستورد والناتج ورصيد النقد. والواقع أن غياب العلاقة السببية بين تضخم أسعار الجملة والمتغيرات المحلية أمر متوقع كونه مرتبط أساسا بتطور التضخم المستورد، إلا أن عدم وجود رابط بينه وبين التضخم المستورد يعود مرة أخرى إلى الأسباب التي سبق ذكرها والمتعلقة بطريقة تركيب الرقم القياسي لأسعار الجملة.

جدول(4) : نتائج اختبار السببية

المتغيرات	فترة الإبطاء	اختبار F
PM يسبب P	6,1	0.6
P يسبب Y	6,6	3.1**
Y يسبب P	6,4	2.6
P يسبب M	6,2	5.4*
M يسبب P	6,1	0.01
PM يسبب PW	6,1	0.1
M يسبب PW	6,1	0.1
PW يسبب M	1,1	2.5
Y يسبب PW	6,1	1.8
PW يسبب Y	1,1	0.01

* ذو معنوية عند مستوى معنوية 1% ، ** ذو معنوية عند مستوى معنوية 5% .

بناءا على النتائج السابقة يمكن القول أن التضخم المحلي مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك يتأثر أساسا بتطور السيولة المحلية كما تراه النظرية النقدية لتفسير سلوك التضخم ، أما عن سبب غياب أي تأثير معنوي للتضخم المستورد على مقياسي التضخم فإن هذا قد يعود إلى الأسباب التي سبق ذكرها، وبمعنى آخر فإن النتائج السابقة لا تعني بالضرورة عدم وجود أثر للتضخم المستورد، فالتأثير المتوقع لهذا المتغير يعود إلى حقيقة اعتماد الاقتصاد الكويتي على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الواردات لسد حاجته من السلع، إلا أنه من المحتمل أن تكون طبيعة تركيب الأرقام القياسية للأسعار المحلية قد تسببت في تشويش هذه العلاقة المتوقعة بصورة يصعب معها كشف هذه العلاقة إحصائيا.

الجزء الرابع : الخلاصة

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على محددات التضخم المحلي بدولة الكويت وبشكل خاص أثر التضخم المستورد، وقد تم لهذا الغرض استخدام ثلاث متغيرات مستقلة تتكون من متغيرين محليين وهما عرض النقد والناتج غير النفطي بالإضافة إلى التضخم المستورد كعوامل لها تأثير على سلوك التضخم المحلي، ولدراسة أثر هذه العوامل تم في البداية اختبار استقرار هذه المتغيرات ثم انتقل التحليل إلى دراسة العلاقة بين هذه المتغيرات والتضخم المحلي باستخدام اختبار السببية. وتشير النتائج إلى أن التضخم المحلي يرتبط بعلاقة توازنية طويلة الأمد برصيد النقد الشامل في حين تشير هذه النتائج إلى غياب أي تأثير معنوي للتضخم المستورد، وهذا بدوره قد يعود إلى عوامل مختلفة يأتي على رأسها التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها فترة الدراسة بالإضافة إلى طرق إعداد الأرقام القياسية للأسعار المحلية المستخدمة من حيث مكوناتها والأوزان النسبية لكل مكون والتي تختلف بشكل كبير عن تلك الخاصة بالرقم القياسي لأسعار الواردات مما قد يضعف درجة الارتباط بين تغيرات التضخم الخارجي ونظيره المحلي و تشويش هذه العلاقة المتوقعة بصورة يصعب معها كشف هذه العلاقة إحصائيا. وعليه فإن نتائج هذه الدراسة قد تلقي بظلال من الشك حول دقة النتائج التي توصلت لها الدراسات السابقة خاصة فيما يتعلق بدور التضخم المستورد، كما إن هذه النتائج تشير إلى دور السياسة النقدية، من خلال تحكمها بالسيولة المحلية، في التأثير على التضخم المحلي، إلا أن قدرة البنك المركزي على تحقيق ذلك قد يحد منها صعوبة التمييز بين التضخم المحلي والمستورد للأسباب السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

بنك الكويت المركزي ، النشرة الفصلية ، سنوات مختلفة .

_____ ، التقرير الاقتصادي ، سنوات مختلفة .

وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للاحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

AL-Mutairi,N.(1995), " Examining the causes of inflation in Kuwait : an application of a vector autoregression model", OPEC Review , Summer 1995 , pp. 137-147 .

Bairam,E.(1990),"Money and inflation: the case of western developed countries,1960-80" Applied Economics , PP.863-869.

Ball,L.(1993)," What Causes Inflation?", Federal Reserve Bank of Philadelphia Business Review, March /April, PP.1-12.

Bruno,M.(1978)," Exchange Rates,Import Costs,and Wage-Price Dynamics", Journal of Political Economy, PP.379-404.

Dickey,D. and Wayne Fuller (1979)," Distribution of the Estimators for autoregressive Time SeriesWith a Unit Root",Journal of the American Statistical association, PP.427-431.

Dornbusch,R.(1982)," PPP Exchange Rate Rules and Macroeconomic Stability", Journal of Political Economy, PP.158-165.

Fuller, W.(1976), " Introduction to Statistical Time Series" John Wiley, NY.

Granger, C. (1969), " Investigating Causal Relationships by Econometric Models and Cross-Spectral Methods", Econometrica,37,424-438.

Humphrey,T(1998), " Historical Origins of Cost-Push Fallacy", Federal Reserve Bank of Richmod Economic Quarterly , Summer, pp.53-74.

Loungani,P.and Phillip,S(2001), " Sources of Inflation in Developing Countries", IMF Working Paper, pp.1-29.

Surry,M.(1989)," Money, Commodity Prices and Inflation: Some Simple Tests", Oxford Bulletin of Economics and Statistics, PP.219-239.

Salih,S.(1993), " Determinants of inflation in oil-exporting developing countries: an empirical investigation 1970-1990", Applied Economics, pp.439-445.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Determinants of Inflation in Kuwait

Dr. Husain AL-Omar
College of Business Studies
Kuwait

Abstract

This paper is an attempt to study the factors affecting the behaviour of domestic inflation in Kuwait for the period from 1972 to 2004. To achieve this goal the study used three variables believed to influence inflation in a small open economy, namley, foreign inflation, domestic money supply and domestic real GDP. The variables were subjected to a stationarity test which indicates that domestic inflation and money supply are first difference stationary, while foreign inflation and domestic income are stationary in their level. Accordingly, it may be argued that there is no evidence of a long run relationship between domestic inflation and its foreign counterpart. Based on these results the study tested the cointegration between domestic inflation and domestic money supply. The results indicate the exisence of long run relationship between inflation and the broad measure of money supply. The study then moved to examine the possibelity of short run relationships between domestic inflation and the rest of the variables using Granger causality test which indicates the lack of such relationships. Therefore, the study reveals that domestic inflation is influenced mainly by the development of domestic lequidity which overwhelmed the theoritcally expected effect of imported inflation. These results might be caused by two main factors; the first is the economic and political developments during the period of study, and the second is the difference in constructing each measure of inflation. These factors might be responsible for destorting the expected relationship between domestic and imported inflation.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Reproduced with permission of the copyright owner. Further reproduction prohibited without permission.

www.manaraa.com